العنف الجنسي في وقت الحرب: تكتيك النزاع المسلح في السودان

انخرطت الاطراف المتحاربة في الصراع في السودان، منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 ابريل 2023، في أعمال عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع. وقد ارتكبت قوات تابعة للدعم السريع والجيش السوداني أشكالا مختلفة من العنف الجنسي ضد المدنيين، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاستغلال الجنسي والدعارة القسرية والاختطاف لأغراض جنسية، فضلا عن مزاعم الزواج القسري والاتجار بالبشر عبر الحدود لأغراض جنسية. ويستخدم الجناة الأسلحة النارية والسكاكين والسياط لتخويف الضحايا أو إكراههم على تلك الافعال.

ووفقاً لتقرير بعثة تقصي الحقائق في السودان، التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فقد تعرضت فتيات تبلغ اعمارهن التسع أعوام، وكذلك نساء تصل اعمارهن الى الخمس وسبعون عاماً للعنف الجنسي على نطاق واسع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، من قبل أفراد يتبعون للأطراف المتحاربة. بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير الى أن عدداً من النساء والفتيات، وحتى الطفلات، قد فرض عليهن الزواج. ووفقاً لتقرير البعثة فحتى الرجال والفتيان لم يسلموا من العنف الجنسي، ولكنهم، للأسف، يرفضون الإبلاغ عن تلك الانتهاكات الجنسية بسبب الوصمة الاجتماعية.

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة لعدد حالات العنف الجنسي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وانقطاع الاتصالات في عدة مناطق من السودان، وتفضيل الناجين عدم الابلاغ عن تعرضهم للاعتداء، الا ان عدد حالات الاعتداء الجنسي المبلغ عنها في السودان، منذ بداية الحرب وحتي تاريخ 30 يوليو 2024، قد بلغت 505 حالة، ووفقاً لمعلومات المصادر المفتوحة مفتوحة فان أغلب تلك الحالات قد حدثت في اقليم دارفور.

نسبت معظم حالات العنف الجنسي في اقليم دارفور إلى قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها، والتي تسيطر على الجزء الأكبر من الاقليم. وقد قدمت العديد من الناجيات شهادات يؤكدن فيها تعرضهن للاغتصاب الجماعي من قبل العديد من مقاتلي قوات الدعم السريع. وعلى سبيل المثال، فقد وثّق المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام حادثة اغتصاب جماعي لضحية من قبل أفراد يتبعون لقوات الدعم السريع داهموا المنزل الذي كانت تقيم فيه الضحية، مع العديد من الأشخاص الآخرين، وقاموا بجمع النساء والفتيات في غرفة واحدة، واقتادوهن، بما في ذلك الضحية نفسها، إلى غرفة أخرى حيث تناوبوا على اغتصابهن واحدة تلو الاخرى. وغالباً ما يتم اختطاف الضحايا من منازلهم والشوارع التي يسلكونها ومن وأماكن عملهم، وفي بعض الحالات يتم احتجازهم أو حبسهم في منازل ومرافق يشغلها الجناة في ظروف ترقى إلى مستوى العبودية الجنسية. تلقى المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، بتاريخ 19 اغسطس 2024، بلاغاً عن حادثة اختطاف لامرأة تبلغ من العمر 23 عامًا من احد الشوارع بواسطة أحد أفراد قوات الدعم السريع في بلدة الخوي في ولاية شمال كردفان، قبل ان يقتادها إلى منزله.

ولقد سعت العديد من الناجيات للتخلص من الحمل الناتج عن عملية الاغتصاب ولكنهن للاسف لم ينجحن في ذلك بسبب نظام الرعاية الصحية المنهار في اقليم دارفور. وقد وثق المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام حوادث حمل لستة من أصل أربعة عشر امرأة وفتاة، تعرضن للاعتداء الجنسي من معسكري كلمة وعطاش للنازحين في ولاية جنوب دارفور، بسبب عدم تحصلهن على الرعاية الطبية المطلوبة.

وردت عدة تقارير عن عنف يستهدف اشخاص من عرقيات معينة في اقليم دارفور، حيث قامت مليشيات قوات الدعم السريع بارتكاب أعمال عنف ضد أشخاص من عرقيات غير عربية، مثل المساليت والفور وغيرهم. وتوجد روايات عديدة للاستهداف على أساس النوع والعرق أثناء الهجمات في الجنينة وأردامتا في غرب دارفور حيث تم استهداف نساء المساليت بشكل كبير. وقد أفاد الضحايا بان الجناة كانوا يستخدمون عبارات مهينة أو عنصرية أو جنسية، اضافة للتهديد بالقتل.

ان ضحايا الاختفاء القسري والاتجار بالبشر، من النساء والفتيات، وخاصة في اقليم دارفور، قد اصبحن كذلك ضحايا للعنف الجنسي. وتتعرض هؤلاء النساء والفتيات لأشكال مختلفة من الاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الفردي والجماعي، والدعارة القسرية، والعبودية الجنسية، وغيرها. وقد أشارت تقارير المصادر المفتوحة إلى ممارسة هذه الانتهاكات بشكل منهجي، حيث يتم استغلال الضحايا والاعتداء عليهن جنسياً في مراكز الاحتجاز أو في أماكن أخرى. وقد وثق المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام لحادثة اختطاف فتيات من إحدى الولايات بالمنطقة واقتيادهن إلى منازل تستخدمها قوات الدعم السريع في منطقة نائية في ولاية أخرى، حيث تم اغتصابهن جماعياً في ساحات المنازل. ولا يقتصر هذا النوع من العنف على النساء وحدهن، فوفقاً لتقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية الخاصة بالسودان فحتى الأولاد القاصرين يتعرضون كذلك للعنف الجنسي في مواقع احتجاز مماثلة.

تقوم قوات الدعم السريع في جنوب دارفور باستخدام فندق الضمان الشهير في مدينة نيالا، ومبنى العهد الجديد التابع للكنيسة القبطية، وسوق الأوراق المالية كمراكز احتجاز للضحايا المختطفين، بما فيهم باعة متجولين. وتشير عمليات الرصد التي قام بها المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام إلى أن الضحايا يتم احتجازهم قسرياً وسجنهم في منزل أو غرفة لفترة تتراوح بين عدة أيام إلى عدة أشهر، حيث يتم حرمانهم من حريتهم ويتعرضون للعديد من الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي والاعتداء الجسدي والعمل القسري. وغالباً ما يقوم الضحايا بتحرير أنفسهم أثناء فترات تبادل إطلاق النار بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وذلك بعد فرار الجناة. ومع ذلك، تضم تشكيلات الجناة بمدينة نيالا مجرمين من حي الوادي الذين انضموا إلى قوات الدعم السريع واستغلوا الحرب لارتكاب الجرائم.

يحمل الناجون من العنف الجنسي في السودان ندوباً جسدية وعاطفية واجتماعية ونفسية هائلة، كما أدت الإصابات الجسدية التي تعرض لها الضحايا، في بعض الحالات، إلى الوفاة.

الخلاصة

يحظر القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، الاغتصاب وكل أشكال العنف الجنسي أثناء الحرب. بالإضافة إلى ذلك، يجرم نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعتمد في 17 يوليو 1998، الاغتصاب والعبودية الجنسية والدعارة القسرية والحمل القسري، ويصنفها كجرائم تخضع للملاحقة القضائية الدولية. كما ينص القانون الدولي الانساني على عدم ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاعتداء على الكرامة

الشخصية، وخاصة المعاملة المهينة والمذلة، والاغتصاب، وأي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق. وبالتالي، فإن العنف الجنسي الذي ترتكبه قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معها، في دارفور وفي مختلف أنحاء السودان، يرقى إلى انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف بشان حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 والتي يعد السودان طرفاً فيها. لذلك يتعين على السلطات السودانية أن تدين هذه الأفعال بشدة وبشكل علني وأن تقدم مرتكبيها للعدالة لأن عدم الملاحقة القضائية لا يشجع إلا على الإفلات من العقاب.

بقلم السيدة شارون آشا
مساعدة برنامج الرصد والتوثيق
المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام